مركـــز رواق بغـــداد
REWAQ BAGHDAD CENTER

المعارضة البرلمانية في العراق.. الجذور والآفاق

لك أسكت
شحصل منك
العراق
عاش العراق

الباحث كامل داود

تمهيد

ارتبطت المعارضة بالسلطة منذ انبثاقها ارتباطاً لا يمكن الفكاك منه مطلقاً، والتصقتا معاً منذ تبلور السلطة كمفهوم يعبّر عن ظاهرة ذات وجهين: الوجه الأول هو وجود رغبة عند الجماعة الإنسانية في الحياة الآمنة من جانب، وادّعاء بعضهم بامتلاك المقدرة على تحقيق هذا الأمان، على أن يطاع أمرهم، وهذا ببساطة، هو منشأ الإرغام الذي هو جوهر السلطة وصورتها الواضحة، والتي تطورت بتطوّر الجماعات الإنسانية إلى منحىً كبيرٍ من التعقيد والالتباس.

وبشكل عام، قد تختلف أشكال السلطة السياسية تبعاً لثقافة المجتمعات، وتزداد مع التجارب تنظيماً ودقّةً، وإنّ المعارضة قد توازي تلك السلطة أو قد تفوقها، خاصة في ظلّ الأنظمة الديمقراطية، حيث يسود الخضوع لمبدأ التعايش الدستوري بعيداً عن أجواء القوة والعنف، وقد يخلق ذلك مناخاً سياسياً ونفسياً

يهيّئ لتطابق الآراء بين السلطة والمعارضة، ويمكن ملاحظة ذلك في الأزمات الوطنية الكبرى، كالكوارث الطبيعية والحروب مثلاً.

كان القانون الدستوري الغربي قد اجتهد ويجتهد في محاولة التوفيق بين غلواء السلطة ومعارضتها، وكلّ ذلك يجري داخل الاطار الذي يحتوي الدولة وتحويل الاحتجاج إلى جهدٍ منظّم، بل حتّى تقديم الدعم المادي والمعنوي لتشكيلات المعارضة؛ لأنّها جزءٌ أساسيٌّ وضروريٌّ لديمومة استقرار النظام السياسي لتحقيق مصالح رعاياه، لذلك فمهمّة علم السياسة الحديث كان ولا يزال تدجين سلطة الدولة وتنظيم ممارستها في ظلّ حكم القانون، وتوجيه نشاطاتها نحو أهداف تعتبر شرعية بنظر الشعوب التي تحكمها[i].

إنّ المعارضة البرلمانية المنظّمة هي الضمانة الواقعية لحماية حقوق المواطنين وحرياتهم التي قد تنتهكها الحكومة بالاستبداد باستعمال السلطة الممنوحة لها بموجب العقد السياسي، وإنّ الافتقار إلى المعارضة السياسية التي ترصد فعاليات السلطة، يكون مدعاةً لتنصّلها عن وعودها وانحرافها عن مسارها المخطّط له، وهنا تكون المعارضة السدّ الذي يخلق التوازن في جسد الدولة[ii]، وتكون المعارضة قوّةَ توازنٍ ضروريّةٍ رديفةٍ للسلطة السياسية، ولكن لابدّ من اختلاف الرؤى السياسية وتقاطعها خلال ممارسة البرامج السياسية، هذا الاختلاف والتقاطع يولّد الصراع بين السلطة والمعارضة، إذاً هو ظاهرة طبيعية، وهو صراع بين متلازمتين، حتّى بتشكّلاتهما الأولية البسيطة؛ لذا فقد أخذ هذا الصراع مساحةً

واسعةً من الجدال في الفكر السياسي، وتعدّدت الطروحات التي تعالج تنظيم العلاقة بين السلطة وانجرارها للطغيان والاستحواذ، والاعتراض على سلوكها السياسي وتخفيف وطأتها على الحريات العامة.

جذور المعارضة البرلمانية في العراق:

على الرغم من أنّ المعارضة العراقية قد فاقت الحكومات بالنضج والوضوح الفكري بأحيان كثيرة، وأنّها عبّرت عن معارضتها للحكومات المتعاقبة بأساليب متعدّدة، وأبدت عدم الموافقة على سياسة الحكومة سواء بنشاطها السلبي أو الإيجابي الذي كان يستهدف تعديل سياسة الحكومة أو إسقاطها[iii]، إلّا أنّها ظلّت أسيرة واقعٍ ثقافيٍّ بأنساقٍ قيميةٍ منقادةٍ لحمولة تاريخية قاسية، فالثقافة العربية الموروثة ترفض فكرة الشريك السياسي، وانّ الواقع العربي يحاصره فكران ويتنازعان عليه، فكر السلطة، وهو الصائب والأقوى، وفكر المعارضة، وهو فكرٌ مهانٌ ومغلوبٌ ومدانٌ[iv]. ووجدت المعارضة نفسها أمام تحدّياتٍ كثيرةٍ، أخطرها أنّ آفة الثقافة الموروثة هي فرض الطاعة العمياء للسلطة، وهذا اتساقاً مع التفسير الحرفي للنصوص، ثمّ تنزيل الأمر من السلطة إلى الشعب يوازي تنزيل الوحي من الله تعالى للعالم، دون حقّ لمحاسبة أو مراجعة السلطة[v].

إنّ مجرد التفكير بمعارضة الحكومات لابدّ أن يضع في حساباته هكذا تحديات ثقيلة، يؤطرها تسيّد نظام أبوي يهيمن على الثقافة العربية، بحضورٍ لا يغيب عن

حياتنا الاجتماعية، انّه التخلفُ الذي يكمن في الحضارة الأبوية، متمظهراً بالعجز واللاعقلانية، وخلق ذهنية ترفض المعارضة تنزع إلى السلطوية الشاملة[vi]، ومع محدودية حجم القوى الاجتماعية الساعية للتغيير والمشاركة في الشأن العام.

في ظلّ الحكم الملكي الذي تأسس عام 1921، كانت الانقساماتُ واضحةً في المجتمع العراقي، وقد سعى الملك فيصل الأول إلى تأسيس روابط مواطنة بين المكونات العراقية، وكانت إضافة الكثير من المرافق التعليمية للمؤسسات الحكومية في عهده قد وفّرت المدد للنخب المثقفة في الطبقة الوسطى الحاملة الطبيعية للحركة الوطنية بما فيها المعارضة السياسية، ولكن فيصل الأول يكتب في إحدى مذكراته بحزنٍ وأسىً واضحين، عن تفكّك عرى المجتمع العراقي، واستعداده للمعارضة والانقضاض على أيّة حكومةٍ[vii].

فقد قاطع (الشيعة) المجلس التأسيسي سنة 1923 الذي كان عليه أن يصادق على أوّل دستورٍ عراقيٍّ عام 1925، وانّ الملك شعر باستحالة التقدّم والنهوض بالبلاد بدون جيش؛ لأن الحكومة كانت أضعف من الشعب، ففي إحصائيةٍ طريفةٍ تُظهر أنّ عدد البنادق التي بحوزة الشعب تبلغ (100) ألف بندقية، بينما لا تمتلك القوات المسلحة الحكومية غير (15) ألف بندقية، وشكّ الملك في قدرته على إخماد ثورتين (معارضتين) متباعدتين في آنٍ واحدٍ، ورأى أنّ الجيش هو العمود الفقري لمملكته الفتية؛ لذا قرّر زيادة عديد قواته المسلّحة، لكنّها ما فتئت أن تقود سلسلة طويلة من الانقلابات[viii]، امتدّ تأثيرها إلى قبة البرلمان تأييداً ورفضاً على وفق المصالح والأهداف.

وكان من الجلي ملاحظة نهج المعارضة في البرلمان، فإنّ المعارضين في المجالس النيابية منذ اجتماع المجلس النيابي الأول في تموز 1925 لم يكن أُسلوب

معارضتهم واحداً، ولم تجمعهم أهدافٌ موحّدةٌ، وكان عدد من النواب في كلّ مجلس يقومون بدور المعارضة للوزارة القائمة، ولكنّها على العموم ضمن نظام الحكم القائم[ix].

انّ المعارضة كذلك قد عرفت بطابعها التكتيكي، ولم تكن معارضة مبدئية ، فقد ينتقل المعارض من صفّ المعارضة في البرلمان إلى الحكم، وينخرط في المنهج أو النظام الذي كان يعارضه، ويمارس ما كان ينتقده[x]، ولا يعني ذلك خلوّ الساحة البرلمانية آنذاك من المعارضة التي يقودها منهجٌ سياسيٌّ ثابتٌ ومحدّد الأهداف على المستوى الاستراتيجي، فكانت معارضة (جماعة الأهالي) ناضجةً وجدّيةً، وسارت في خطوطٍ متعدّدةٍ، تناولت في حيثياتها كشف العيوب المتعلّقة بطبيعة الحكم وتصرّفات الحاكمين، وبيّنت الوجه الصحيح لتطبيق أحكام الدستور والقوانين المنبثقة منه[xi].

إلّا أنّ الانقسام المتأتي من الولاءات الأولية، والذي تحدّث عنه الملك فيصل الاول، ظلّ مهيمناً بشكلٍ واضحٍ على الأداء السياسي للمعارضة داخل البرلمان وخارجه، واستمرّ متأصّلاً في التعاطي مع موضوعة التمثيل الديمقراطي في العراق إلى تسعينيات القرن العشرين، وقد ألقى بظلاله على مؤتمرات المعارضة العراقية ومقرراتها[xii]، وما اللجوء إلى الديمقراطية التوافقية إلّا أحد تمظهرات هذا الانقسام.

آفاق المعارضة البرلمانية في دستور 2005:

لم يشهد العراق بحكوماته المتعاقبة منذ 2003، ولادة حزبٍ معارضٍ في مجلس النواب، ومردّ ذلك يعود إلى طبيعة تشكيل الحكومات التوافقية، ولا يعني ذلك استحالة انبثاق تجمّعٍ سياسيٍّ معارضٍ تحت قبّة البرلمان العراقي، حتّى وإن غابت التقاليد الراسخة في هذا المضمار في الثقافة البرلمانية العراقية، إنّ الدستور العراقي قد منح السلطة التشريعية أوسع وأقوى الصلاحيات، وإنّ عضو البرلمان يمتلك مقدرةً كبيرةً على ممارسة سلطته الدستورية بحرّيةٍ وثقةٍ عاليةٍ، ويتضمّن الدستور في فقراته حيّزاً كافياً لتشكيل هكذا تجمّعٍ سياسيٍّ، وفي الدستور العراقي ما يمكن أن يؤشّر إلى المواد التي يمكن اعتمادها دستورياً في ذلك:

1 - في (المادة 58 أولاً): لخمسين عضو من مجلس النواب دعوة المجلس إلى جلسةٍ استثنائيةٍ، ومنها يمكن للتجمع المعارض؛ الاستفادة من الفرص المتاحة في البرلمان والمنابر السياسية والإعلامية لطرح أفكاره في المعارضة، مع وضع الحلول البديلة, ويمكنهم تمديد الفصل التشريعي بما لا يزيد على ثلاثين يوماً، وذلك ما نصّت عليه الفقرة ثانياً من المادّة ذاتها.

2 - في (المادة 60 - ثانياً): منحت الحقّ في تقديم مقترحات القوانين، ويمكن أن تقدّم من عشرة أعضاء من مجلس النواب، إنّ هذه المادة الدستورية تتيح بشكلٍ يسير التأسيس لمشروعٍ قانونيٍّ يتوافق مع أهداف المعارضة، ويعبّد الأرضية للبناء القانوني الرصين.

3 - في الفقرة سابعا ب: يجوز لخمسة وعشرين عضوا في الأقل من أعضاء مجلس النواب طرح موضوعٍ عامٍّ للمناقشة لاستيضاح سياسة وأداء مجلس الوزراء أو إحدى الوزارات، وهنا يمكن للمعارضة البرلمانية ممارسة دورها الرقابي على المؤسسات الحكومية بكلّ مستوياتها، بل إنّ (المادة ب) تمنح الحقّ لخمسةٍ وعشرين عضواً أن يستجوبوا رئيس مجلس الوزراء أو أحد وزرائه ومحاسبتهم في المسائل التي تدخل في اختصاصهم.

4 - من جانب آخر، نجد أن (المادة 63): قد نظّمت الحماية الدستورية لعضو مجلس النواب وحصانته عمّا يدلي به من آراء في أثناء دورات الانعقاد.

إنّ هذا الميدان الدستوري المفتوح لمعارضة برلمانية تنبثق من نظامٍ ديمقراطيٍّ تعدّدي، يضمن حقّ المعارضة للسلطة الحاكمة بصورةٍ منتظمةٍ ودستوريةٍ، وانّ الدستور الحالي، يكفل حرّية ممارسة النشاط السياسي والرقابي لأعضاء البرلمان، وتشكيل التجمّعات المعارِضة، وهنا تكون المعارضة جزءاً من النظام السياسي وليس عدوّاً له، وهو المعوّل عليه في إرساء نظامٍ سياسيٍّ يتحلّى باستقامة العمل الحكومي وسمو المبدأ الديمقراطي.

وبالإحالة إلى نتائج انتخابات 2021، وقراءة المعادلة السياسية التي تمخّضت عنها بصعود قوىً سياسيةٍ ناشئةٍ تحمل روح احتجاجات تشرين 2019، التي أعادت للمواطنة موقعها في صدارة الانتماء الوطني، وبديلاً عن الولاءات الأولية والفرعية، وفتحت الآفاق لحكم الأغلبية السياسية عوضاً عن التوافقية الأثنية التي أغرقت البلاد في لجّة من الفساد والتخلّف.

مركز رواق بغداد
REWAQ BAGHDAD CENTER

[i] فرنسيس فوكوياما، بناء الدولة ، ترجمة مجاب محمد الامام، الرياض، 2007 ص41.
[ii] د. عبد الاله بلقزيز، المعارضة والسلطة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1,2001 ، ص11.
[iii] هادي العلوي، قاموس الدولة والاقتصاد، دار الكنوز الادبية، بيروت، ط1، 1997 ص38.
[iv] د. ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 1997، ص43.
[v] د. ثناء فؤاد عبد الله، المصدر السابق، ص43.
[vi] هشام شرابي،النظام الابوي واشكالية تخلف المجتمع الغربي، بيروت، 1992، ص14.
[vii] حنا بطاطو، العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الاول، ترجمة عفيف الرزاز، القاهرة، 2011، ينظر ص44.
[viii] حنا بطاطو، المصدر السابق ص 45.
[ix] حسين جميل، الحياة النيابية في العراق ، 1946/1925، بغداد 1983، ينظر ص209.
[x] حسين جميل، نفس المصدر، ص210.
[xi] حسين جميل، المصدر السابق، ص219.
[xii] مؤتمر فيينا عاصمة النمسا في حزيران 1992، وفي تشرين الثاني 1992 عقد في مصيف صلاح الدين والذي خرج بتشكيل المؤتمر الوطني العراقي، وفي آذار 1999 عقد في نيويورك ثالث مؤتمر للمعارضة العراقية ، وآخرها مؤتمر لندن في كانون الاول 2002 تمخض عن تشكيل لجنة المتابعة والتنسيق.